2008 06 05-0001a -Z

بيروت في ٢٠٠٨/٦/٥

فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان المحترم،

تحية وبعد،

يتشرف الموقعون أدناه، الممثلون لعدد من جمعيات المجتمع المدني اللبناني، بأن يتقدموا من فخامتكم بالتهنئة على انتخابكم لمنصب القاضي الأول للجمهورية اللبنانية. ويهمنا ان نضع في عهدتكم بصفتكم هذه، وفي عهدة مجلس النواب ومجلس الوزراء، قضية انسانية بامتياز تتعلق بآلاف الضحايا من المفقودين المختفين قسريا، وذلك إنطلاقا من خطاب القسم الذي ألقاه فخامتكم في مجلس النواب بتاريخ ٢٥ أيار ٢٠٠٨ والذي حدد ولأول مرة على مستوى الرئاسة الأولى وجوب معالجة قضية المعتقلين والمفقودين.

ان تلك المعالجة تتطلب مقاربة شاملة للمشكلة من أجل تحديد، بصورة كاملة، لمصير جميع من اختفى أو فقد ما بين تاريخ ١٣ نيسان ١٩٧٥ و٢٦ نيسان ٢٠٠٥ ضمنا، وذلك بغض النظر عن هوية الجهة المسؤولة عن الاختفاء وعن هوية المختفي أو المفقود وظروف الاختفاء. فعلى سبيل المثال لا الحصر يجب أن تتناول عملية تحديد المصير كافة حالات الاختفاء التي حصلت نتيجة أفعال قامت بها القوات الإسرائيلية والقوات السورية والمنظمات المسلحة والمليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وكذلك جهات نظامية أو رسمية لبنانية خلال الفترة الزمنية المحددة أعلاه.

إن عدم معرفة مصير المخفيين قسرًا والمعتقلين يشكل حقيقة قاسية لعدد لا يستهان به من العائلات اللبنانية وغير اللبنانية المقيمة على الأراضي اللبنانية، الأمر الذي يضع حاجزًا أساسيًّا أمام إنهاء ملف الأحداث العنيفة التي دمرت حياتهم، خاصة وأن التجربة أثبتت أن معظم المخفيين قسرًا كانوا إما معيلين للعائلة أو يتحملون مسؤولية إدارة شؤون العائلة في الحياة العامة. هذه العائلات حملت معها القلق لسنوات طويلة وهي غير قادرة على إعادة التأهيل والمصالحة طالما بقي الجرح مفتوحًا؛ هذا الجرح الذي يقوض مقومات المجتمع ويدمر العلاقات على صعيد الأفراد والمجموعات والبلدان لعقود.

إنه من واجب السلطات والقيادات السياسية أن تتحرك وبمساعدة من المنظمات الانسانية ومنظمات حقوق الانسان المحلية والعالمية لمعالجة جريمة الاخفاء القسري، وهي نتيجة مؤلمة للأحداث العنيفة التي مرت على لبنان، ثم العمل على منع حدوث هذه الجريمة في المستقبل من خلال التصديق على المعاهدات الدولية (إعلان روما للمحكمة الجنائية الدولية والعهد الدولي لحماية كل الأشخاص من الاخفاء القسري) ومن ثم العمل على تحديث القوانين اللبنانية وفقا لهذه الآليات.

ولما كانت الاخفاءات القسرية تعد جريمة ضد الانسانية وفقا للبند السابع من معاهدة روما التي أنشأت المحكمة الجنائية الدولية،

واستنادًا إلى الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية والعهد الدولي لحماية كل لأشخاص من الاخفاء القسري،

آخذين بعين الاعتبار أنه لم يجري حتى الآن أي تحقيق جدي في شأن مئات حالات الاخفاء القسري مع غياب كل معايير الشفافية،

ومن أجل الحقيقة وتأكيدًا على حق الأهل بمعرفة مصير أحبائهم ولأن لا مصالحة حقيقية من دون حل ينصف الضحايا نتقدم بهذه المذكرة لنطالب بما يلي من أجل انهاء هذا القضية التي لم تعد تحتمل التهميش والمماطلة والتأجيل:

- إدراج قضية المخفيين قسرا في البيان الوزاري للحكومة المقبلة وجعلها أولوية وطنية.

- اعلان الثالث عشر من شهر نيسان يوما وطنيا للذاكرة.

- تحريك النيابات العامة من أجل إجراء التحقيقات واستقاء المعلومات وجمع الأدلة وتلقي الإفادات والشهادات والإطلاع على أرشيف أجهزة الأمن الرسمية والمليشيات ومحاضر اللجنتين الرسميتين المعنيتين بقضية المخطوفين اللتين تم تشكيلهما تباعا العام ٢٠٠٠ و٢٠٠١ والمستندات التي جمعتها هاتان اللجنتان وذلك بهدف تحديد مصير المختفين والمفقودين.

20080605-0001C-E

- تحديد وكشف المقابر الجماعية على كافة الأراضي اللبنانية وذلك وفقا للمعايير الدولية .

- انشاء قاعدة معلومات للحمض النووي DNA database من خلال اجراء فحوصات لكل أهالي المفقودين على الأراضي اللبنانية .هذه القاعدة تكون في عهدة وزارة العدل.

- وضع برنامج متكامل للتعويض عن الضرر المعنوي والمادي الذي لحق بضحايا جريمة الاخفاء القسري وعائلاتهم.

- اجراء الاتصالات السياسية بكافة الأفرقاء من أجل دعم انشاء" لجنة الحقيقة والمصالحة " التي نجحت في وضع بلدان مثل جنوب أفريقيا والأرجنتين والمغرب وغيرها على طريق المصالحة الحقيقة. مهمة هذه اللجنة الوطنية هو إدارة وتنفيذ المهام المحددة في خطة العمل اعلاه، وتضم في عضويتها رجال قانون ومندوبين عن لجان الأهل ومندوبين عن المنظمات غير الحكومية المحلية العاملة على ملف المخفيين قسرا وأخصائيين في علم الجريمة forensic specialists ومؤسسات دولية ذات خبرات واسعة مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر ICRC.

إن طريقة تشكيل الهيئة الرسمية المستقلة والصفات والكفاءات المطلوب توفرها لدى من سيتم تعيينهم كأعضاء لها، هو أمر في غاية الأهمية. إن نجاح عمل الهيئة في النهاية مرتبط بكيفية تشكيلها وبهوية أعضائها وبالمهام والصلاحيات المسندة إليها. لذلك يجب أن يكون أعضاء هذه الهيئة أشخاصًا مستقلين، مشهود لهم بالنزاهة والكفاءة، يتمتعون بثقة اللبنانين عمومًا وأهالي المخطوفين خصوصًا. لذلك، من الضروري أن يتم تعين أعضاء الهيئة الرسمية المستقلة بالتشاور مع اللجان والجمعيات التي تمثل أهالي المخطوفين والمختفين والمفقودين.

يجب أن يكون للهيئة الصلاحيات الضرورية والموارد المالية والبشرية اللازمة لاسيما إمكانية الاستعانة بالخبرات المحلية والدولية كي تتمكن من تنفيذ المهام التالية باستقلالية وفعالية وشفافية تامة.

أما في ما يتعلق بملفات اللبنانيين المعتقلين والمخفيين قسرًا خارج الأراضي اللبنانية مثل ملف المفقودين في اسرائيل وملف المعتقلين والمخفيين في السجون السورية نجد لزامًا علينا استنادًا إلى

20080605-0001d-2

أنه لا صلاحية قانونية للنيابات العامة اللبنانية وللقضاء اللبناني خارج الحدود اللبنانية أن نطالب باللجوء إلى المجتمع الدولي لتشكيل لجنة تحقيق دولية تملك كل الصلاحيات للتحقيق في جريمة الاخفاء القسري بحق اللبنانيين خارج الحدود اللبنانية وذلك من أجل تأمين الحقوق التالية:

- معرفة مصير وأماكن وجود ضحايا الاخفاء القسري

- جلب مرتكبي هذه الجرائم ضد الانسانية إلى العدالة ومحاكمتهم

- جبر الضرر المعنوي والجسدي اللاحق بضحايا جريمة الاخفاء القسري وأهاليهم.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام،